

Distr.  
GENERAL

TD/B/53/7  
2 October 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والخمسون

جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر

و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ٨(ب) من جدول الأعمال

### جلسة استماع مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قصر الأمم، جنيف

#### خلاصة

عملاً بالفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو، عقد مجلس التجارة والتنمية جلسة الاستماع الثالثة مع ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما أتاح لهم فرصة التعبير عن آرائهم بشأن القضايا المعروضة على المجلس. وعُقدت جلسة الاستماع في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وحضرها ممثلون عن الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وكيانات خاصة.

وترأس جلسة الاستماع رئيس مجلس التجارة والتنمية. وأعقبته ملاحظات الرئيس الافتتاحية كلمةً لممثل الأمين العام للأونكتاد أدلى فيها بكلمات ترحيب. وأعرب مشاركون آخرون عن آرائهم في القضايا المعروضة في جلسة الاستماع. ويرد في ما يلي ملخص للآراء المطروحة.

## الأونكتاد والتنمية والطريق إلى الأمام

**كيف يمكن زيادة فعالية الأونكتاد؟ وكيف يمكن للأونكتاد تعزيز التزامه السياسي في سياق إدارة الشؤون العالمية؟**

١- شدّد المشاركون على أهمية الأونكتاد كمؤسسة حرة ومستقلة ضمن منظومة الأمم المتحدة، معربين عن رغبتهم في المحافظة على منظوره النقدي ونزاهته وتوطيد دوره ومهامه. وأشاروا إلى أن للأونكتاد مساهمات هامة في مجالي التحليل الاقتصادي وتسهيل تفسير وفهم الاتفاقات الدولية وأحكامها والآثار الاقتصادية المتصلة بها. وقد تمّ تقديم تحليلات جيدة وإسداء مشورة سديدة إلى البلدان النامية في سياق الأزمة المالية الآسيوية ومفاوضات جولة أوروغواي على سبيل المثال.

٢- وتمّ التشديد على أهمية أن يبقى الأونكتاد في طليعة الركب، في سياق أبحاثه، وأن يشارك في التفكير الإبداعي والتميز بشأن قضايا التجارة والتنمية. وتكمن قوة الأونكتاد في موقعه الفريد على صعيد التعامل المتكامل مع قضايا التجارة والتنمية. ولذا كانت أعماله مصدر إلهام فكري لصانعي السياسات وللمجتمع المدني. وشدّد المشاركون على ضرورة أن يواصل الأونكتاد دوره كمنتدىّ تستطيع البلدان النامية من خلاله التعبير عن احتياجاتها وشواغلها. وأعرب بعض المشاركين عن أملهم بأن يوضح الأونكتاد والبلدان الأعضاء دور الأونكتاد في سياق المفاوضات التجارية. وينبغي أن يصبح الأونكتاد أكثر فعالية، عسى أن يصبح منتدىّ تفاوضياً من جديد، بهدف تقوية مركز السلع الأساسية بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي ألا يمارس الأونكتاد رقابة ذاتية على عمله التحليلي للسياسات العامة المتعلقة بالقضايا الراهنة، من قبيل المفاوضات التجارية الجارية أو إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لأن البلدان النامية بحاجة إلى فهم انعكاسات مثل هذه السياسات. وثمة حاجة إلى المشاركة الفعالة للأونكتاد في المنتديات الأخرى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، كما ينبغي إفساح المجال أمام الوكالات الدولية الأخرى للمشاركة في المواضيع المطروحة للنقاش والحوار في الأونكتاد. ولا تزال البلدان النامية بحاجة إلى مساعدة، ولم تفتأ ولايات الأونكتاد تحتفظ بنفس القدر من الأهمية. بل إن بعض المشاركين يرى أن الأونكتاد أصبح أكثر أهمية اليوم، نظراً للبيئة الدولية والقواعد العالمية القائمة. وبمقدور الأونكتاد أن يولي أهمية أكبر لتحليل أثر الضوابط المتعددة الأطراف، بما أن البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك بنفسها. وتمّ تسليط الضوء على مشكلة السلع الأساسية باعتبارها مصدر قلق متكرر بالنسبة للبلدان النامية.

٣- وأشاد عدة مشاركين بتحدي الأونكتاد للتفكير الاقتصادي التقليدي في تقاريره الأخيرة، ولا سيما تقرير التجارة والتنمية، وتقرير أقل البلدان نمواً، و تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا. فقد أظهر تقرير التجارة والتنمية النتائج غير المرضية للإصلاحات ذات التوجه السوقي وكيف أن الالتزامات المتعددة الأطراف والإقليمية فرضت قيوداً على السياسات الإنمائية للبلدان النامية. ودعا التقرير إلى إتاحة مزيد من المرونة وهامشاً سياسياً أوسع للبلدان النامية لتمكينها من تحقيق أهدافها الإنمائية. ووُجّه سؤال إلى البلدان المتقدمة حول الكيفية التي تعتمزم بها التوفيق بين توصيات هذه التقارير وسياساتها إذا كان لديها استعداد لإعادة النظر في مواقفها. ومن المهم تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التجارة والديون والتمويل وحاجة البلدان النامية إلى الخروج من الحلقة المفرغة التي يمثلها الاعتماد على التمويل الخارجي. بيد أن المشاركين أعربوا عن قلقهم أيضاً بشأن الرقابة الذاتية التي يمارسها الأونكتاد في بعض الأحيان. وشدّد بعض المشاركين على الحاجة إلى البحث عن نماذج ونظريات بديلة.

٤- وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني، أشير إلى الأهمية الكبيرة للتفاعل مع الأونكتاد وضرورة تعميق المشاركة في أعماله، وبخاصة في المناقشات المواضيعية. فالمنظمات غير الحكومية تحظى بميزة العمل الأكثر التصاقاً بالميدان، وبإمكانها طرح أفكار جديدة والخروج عن الإطار التقليدي. ولذلك فإن توسعها ليس فحسب تحديد المشاكل، وإنما أيضاً استكمال عمل الأونكتاد والمساعدة في توفير الحلول ذات الوجهة الإنمائية. وجذب عدة مشاركين الانتباه إلى أهمية الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، لما يتضمنه التلاقح المتبادل من فوائد لجميع الأطراف المعنية. وأضاف بعض المشاركين أنه ينبغي زيادة مشاركة المجتمع المدني في المناقشات المواضيعية أثناء الاجتماعات الدولية الحكومية، بما في ذلك الاجتماعات المتعلقة باستعراض منتصف المدة وعملية الإعداد لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر. فتوطيد التفاعل مع المجتمع المدني من شأنه مساعدة الأونكتاد على تحديد السبل الكفيلة بترجمة الحلول السياسية إلى أفعال ملموسة. وينبغي النظر إلى جلسة الاستماع باعتبارها عملية إعداد وهيئة الفرص أمام المجتمع المدني للتفاعل والعمل الوثيق مع الدول الأعضاء وأمانة الأونكتاد بصورة أكثر منهجية ومن ثم وضع خطط لتحقيق ذلك على مدار السنة.

### هل التجارة أفضل سبيل للتنمية؟ وكيف يمكن للبلدان بلوغ أهدافها في مجال العمالة على أفضل نحو ممكن؟

٥- أعرب المشاركون عن قلقهم إزاء التحدي الذي تشكله العولمة ويشكله تحرير التجارة بالنسبة للعمالة وظروف العمل. ورغم أن الدول الأعضاء قد تعهدت بالتزامات معينة في هذا الصدد أثناء مؤتمر القمة العالمي والجزء الرفيع المستوى من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الحاجة لا تزال مستمرة لإدخال تحسينات على الصعيدين الكمي والنوعي معاً، ولا سيما فيما يتعلق بظروف العمل اللائقة وفرص توظيف المرأة والشباب. وقد أثير تحرير التجارة على استقرار سوق العمل، لأنه تخض في حالات كثيرة عن تقويض فرص العمل، والتوزيع غير المتكافئ لمكاسب العولمة، والتوزيع غير المنصف للدخل، والتدهور التدريجي لقدرة العمال التفاوضية. ووجهت الدعوة لتغيير النهج السياسي، فينبغي ألا يُنظر إلى تحرير التجارة كههدف بحد ذاته، وإنما كأداة معينة على تحقيق أهداف العمالة. ولا تزال هذه القضايا راسخة ضمن نطاق عمل الأونكتاد، ولا سيما عمله المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعمل الأونكتاد على تشجيع هامش أوسع للسياسة العامة أمام البلدان النامية، بما في ذلك إمكانية استخدام التعريفات، وضمان إجراء تقييم سليم لآثار التدابير السياسية التجارية، وتشجيع التحول من التنافس على الوظائف إلى نهج متعدد الأطراف، والدعوة إلى توفير ظروف عمل لائقة.

٦- وسلط الضوء أيضاً على أهمية منظور نوع الجنس والتجارة، ولا سيما بهدف ضمان مشاركة أكبر للمرأة في القطاع غير الرسمي وفي المشاريع الصغيرة والعمل الحر. ووجهت دعوة للعمل مستقبلاً على مسألتَي الهجرة والتحويلات النقدية.

٧- وثمة أدلة مقنعة على أن التجارة تشكل سبيلاً هاماً للحد من الفقر وتحقيق التنمية في البلدان النامية. بيد أن التجارة كي تكون فعالة لا بدّ أن يتصف نظام التجارة المتعدد الأطراف بالديمقراطية والدينامية، وأن يستجيب لمختلف الظروف ويتصدى لأوجه الاختلال القائمة، كما ينبغي أن يأخذ البعد الإنساني في الاعتبار. وينبغي كذلك معالجة القيود المتعلقة بالمستهلك من أجل تشجيع الإنتاج للأسواق المحلية.

ما هو دور تنمية القدرات الإنتاجية وأهميتها للحد من الفقر؟ وما سبب قصور نظام المساعدات الحالي في أفريقيا؟

٨- أشار المتناقشون إلى أن الصلة بين التجارة والحد من الفقر ليست قطعية وأن المنافع المنبثقة من التجارة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تقتصر على القليل من العناصر الاقتصادية الفاعلة. واتفق المشاركون على أن الكثير من صغار المزارعين والمشاريع الصغيرة جداً والصغيرة لا يشاركون في تدفقات التجارة الدولية بسبب قلة وفورات الحجم، وضعف المهارات الإدارية، والعقبات الناجمة عن معايير الأمن والتنوعية في أسواق البلدان المتقدمة، والعجز عن تسويق المنتجات. وفي هذا السياق، اعتُبر التدخل الأكثر جديةً في بناء القدرات الإنتاجية قضيةً أساسية.

٩- أشار المشاركون إلى كلٍ من تقرير أقل البلدان نمواً وتقرير التجارة والتنمية لإثارة تساؤلات حول مواقف الحكومات بشأن قضايا حساسة من قبيل "تغير الإطار الفكري" للسياسات، الذي دعا إليه تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦ بهدف بناء القدرات الإنتاجية.

١٠- وأشار إلى أن كلا التقريرين يتحدى السياسات التجارية القائمة والاتجاه الذي انتهجته الحكومات والمؤسسات فيما يتعلق بسياساتها الإنمائية. وأشار بعض المشاركين إلى أن تقرير أقل البلدان نمواً يمكن أن يكون وسيلة مفيدة جداً لوضع استراتيجيات للمناخين في سياق مبادرة المعونة من أجل التجارة. أما تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ فقد سلط الضوء على الحاجة إلى سياسات تجارية وصناعية استباقية. وتمّ التشديد على أهمية دور الدولة في هذه العملية والحاجة إلى التركيز على توطيد القدرات المؤسسية وتخفيف القيود التي تفرضها الاتفاقات المتعددة الأطراف على هامش السياسة العامة الوطنية. وشدد الكثير من المشاركين على أهمية التعليم في بناء القدرات الإنتاجية، فضلاً عن المشاركة في اقتصاد المعرفة. وتشكل البنية التحتية عنصراً أساسياً أيضاً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وللحد من الفقر.

١١- وتمّ التشديد على أهمية المعونة من أجل التجارة، وطُرحت أسئلة حول متى وكيف يمكن توضيح هذه القضية بشكل أفضل وحول القنوات التي سيجري تمرير المعونة من خلالها. بيد أن القضية الأساسية لا تكمن في المعونة من أجل التجارة وإنما في التجارة المنصفة ومدى استعداد الحكومات المسيطرة على العولمة للموافقة على إزالة الحواجز التجارية. كما أن البلدان النامية بحاجة إلى توضيح العقبات التي تواجهها من جانب العرض وتحديد أولويتها ومعالجتها. والمعونة قضية ذات أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا، التي لا تزال مهمشة في الاقتصاد الدولي. وكانت الموارد تندر فيما مضى بسبب القضايا والشروط السياسية. وينبغي أن تؤدي المعونة إلى توليد الثروة وتطوير الموارد البشرية والحد من الفقر كي يتسنى لهذه القارة أن تتجاوز كونها مصدراً للخام فتنتقل إلى مرحلة التصنيع. وبعد ست سنوات من الدعوة التي أطلقها الأونكتاد لمضاعفة المساعدات المقدمة إلى أفريقيا، يجب طرح سؤال حول كيف ستؤثر هذه المساعدات الإضافية على التجارة في البلدان الأفريقية. وفي حين أن غالبية الدعم كانت تُقدم من حكومة إلى أخرى، اقترح أن يتم التركيز أكثر على الدعم المقدم من الحكومة إلى القطاع الخاص والدعم المتبادل ضمن القطاع الخاص.

١٢- وينبغي أن يكون للبلدان النامية مؤسسات ديمقراطية راسخة للاستجابة إلى احتياجات شعوبها. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم معالجة مشاكل البلدان التي تواجه نزاعات والتأكد من تدفق الاستثمارات إلى البلدان الخارجة

من نزاعات. وهناك أنواع من التجارة تضرّ بالاستقرار وتستدعي دراستها، كالاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، وتمويل الإرهاب.

١٣- وتمّ التشديد أثناء المناقشات على أن بمقدور الأونكتاد أن يصبح وسيلة أكثر فعالية في بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز الالتزام السياسي في سياق إدارة الشؤون العالمية، والحد من الفقر في البلدان النامية، إذا ما عزز دوره في تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء قطاع خاص يتميز بالحيوية والقدرة على المنافسة، ولا سيما في أفريقيا. وبمقدور الأونكتاد أن يساعد خاصةً في تقييم أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحديد طرائق لمساعدة المبادرة على تحقيق أهدافها المعلنة. وينبغي بذل جهود لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الخارجة من نزاعات (كليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها) لتمكينها من إعادة بناء قدراتها الإنتاجية وتحقيق نمو سريع ودائم وواسع النطاق على صعيدي التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يساعد الأونكتاد في تشجيع المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة وتشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الاستثمار.

١٤- وفيما يتعلق بمبادرات الاستثمار في أفريقيا، تمّ توجيه الانتباه إلى الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن البنى التحتية. وتستجيب هذه الشراكة للأهداف الإنمائية للاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في استثمارات الاتحاد الأوروبي في البنية التحتية الأفريقية وتوفير خدمات النقل والطاقة والماء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تحسين البنى التحتية وما يتصل بذلك من خدمات وأطر تنظيمية أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وفي تشجيع التجارة التنافسية، واستحداث فرص عمل وتهيئة ظروف عمل لائقة وتعزيز التكامل الإقليمي والحد من الفقر. وسيتوقف تحقيق هذه الأهداف وضمن المزيد من التدفقات الاستثمارية على الجهود الدؤوبة لتحسين السلم والأمن والحكم الرشيد.